



Royaume du Maroc  
Conseil consultatif des droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**22 Février 2011**

**22 فبراير 2011**

خنيفرة.. تنظيم دورة تكوينية لفائدة فاعلين محليين حول "آليات التدبير"

خنيفرة / 21 / 2 / ومع / احتضن إقليم خنيفرة , من 18 إلى 20 فبراير الجاري , دورة تكوينية لفائدة فاعلين محليين حول "آليات التدبير".

وعلم لدى جمعية "الأمل" للتربية والثقافة والرياضة , أن هذه الدورة التكوينية تندرج في إطار مشروع يروم تعزيز قدرات الفاعلين المحليين بالإقليم , يتم إنجازه في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي.

ويمول هذا المشروع بغلاف يقدر بحوالي 370 ألف درهم , في إطار شراكة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصندوق الإيداع والتدبير , وبدعم من الاتحاد الأوروبي , ويروم تمكين المجموعات المستهدفة , لاسيما الفاعلين الجمعويين والعاملين بالإدارة العمومية والجماعات المحلية وكذا المنتخبين المحليين , من مقاربات وأدوات الحكامة المحلية .

كما يتوخى المشروع تلبية حاجيات المؤسسات في إطار رؤية يحكمها روح التنمية البشرية , إلى جانب تشجيع تبادل المعلومات والتجارب , وذلك من خلال تعبئة الطاقات المحلية حول برنامج جبر الضرر الجماعي .

ويقوم المشروع على تنظيم موائد مستديرة وورشات ودورات تكوينية حول مواضيع ترتبط , على الخصوص , بـ " العمل الجمعوي والتنمية " , و " الأنشطة المدرة للدخل , رافعة للتنمية " , و " الميثاق الجماعي " .

وتهم هذه المواضيع كذلك , " المشاريع الترابية " , و "مقاربة النوع " , و "المقاومات الصغرى النسائية " , و "الحكامة المحلية " , و "العدالة الانتقالية " و "الإنصاف والمصالحة " .

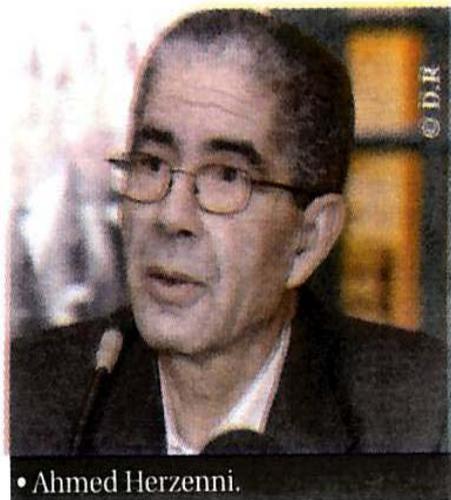
## ندوة بالداخلة حول «بعد الديمقراطية وحقوق الإنسان في المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء»

ومراكز للبحث من مختلف مناطق العالم كالأرجنتين وإسبانيا وبلجيكا وكندا وفرنسا وسويسرا، سيتمكن من إبراز إسهام مبادرة الحكم الذاتي في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز الديمقراطية المحلية وإشراك ساكنة جهة الصحراء في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة. وستركز أشغال اللقاء حول محوري «ضمان التمتع بحقوق الإنسان في إطار الحكم الذاتي» و«البعد الديمقراطي في المبادرة المغربية للحكم الذاتي لجهة الصحراء». كما سيتم فتح النقاش حول جملة من المواضيع من قبيل «المبادرة المغربية في ضوء القانون الدولي» و«العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في إطار المبادرة المغربية» و«الحكم الذاتي والديمقراطية: مقارنة بين المغرب وإيرلندا الشمالية» و«المبادرة المغربية في سياق الديمقراطية الجهوية».

افتتحت أمس الاثنين بالداخلة، أشغال الندوة التي ينظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول «بعد الديمقراطية وحقوق الإنسان في المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء». وأوضح بلاغ للمجلس أن هذا اللقاء، الذي يمتد على يومين، يهدف إلى إبراز المقتضيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، كما يكرسها مقترح الحكومة المغربية للحكم الذاتي، خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المواثيق الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان. وأضاف البلاغ أن هذا اللقاء، الذي يعرف مشاركة خبراء دوليين بارزين في مجال القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جامعات

## Télex

### Séminaire international sur la démocratie



• Ahmed Herzenni.

Les travaux d'un séminaire organisé par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) sur «La dimension de démocratie et des droits de l'Homme dans l'initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie pour la région du Sahara», se sont ouverts hier, lundi 21 février, à Dakhla. Ce séminaire de deux jours a pour objectif de faire ressortir les dispositions des standards internationaux en matière des droits de l'Homme consacrées dans l'initiative marocaine, notamment la Déclaration universelle des droits de l'Homme, le Pacte sur les droits civils et politiques, le Pacte sur les droits écono-

miques, sociaux et culturels et les autres instruments internationaux pertinents en matière des droits de l'Homme, selon un communiqué du CCDH.

## ينظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ندوة بالداخلة حول «بعد الديمقراطية وحقوق الإنسان في المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء»

افتتحت أمس الإثنين بالداخلة أشغال الندوة التي ينظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول «بعد الديمقراطية وحقوق الإنسان في المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء».

وأوضح بلاغ للمجلس أن هذا اللقاء، الذي يمتد على يومين، يهدف إلى إبراز المقتضيات الدولية في مجال حقوق الإنسان كما يكرسها مقترح الحكومة المغربية للحكم الذاتي؛ خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المواثيق الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف البلاغ أن هذا اللقاء، الذي يعرف مشاركة خبراء دوليين بارزين في مجال القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جامعات ومراكز للبحث من مختلف مناطق العالم كالأرجنتين وإسبانيا وبلجيكا وكندا وفرنسا وسويسرا، سيمكن من إبراز إسهام مبادرة الحكم الذاتي في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز الديمقراطية المحلية وإشراك ساكنة جهة الصحراء في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

وستركز أشغال اللقاء حول محوري «ضمان التمتع بحقوق الإنسان في إطار الحكم الذاتي» و«البعد الديمقراطي في المبادرة المغربية للحكم الذاتي لجهة الصحراء».

كما سيتم فتح النقاش حول جملة من المواضيع من قبيل «المبادرة المغربية في ضوء القانون الدولي» و«العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في إطار المبادرة المغربية» و«الحكم الذاتي والديمقراطية: مقارنة بين المغرب وإيرلندا الشمالية» و«المبادرة المغربية في سياق الديمقراطية الجهوية».

# Séminaire international à Dakhla

Les travaux d'un séminaire organisé par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) sur «La dimension de démocratie et des droits de l'Homme dans l'initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie pour la région du Sahara», se sont ouverts lundi à Dakhla.

Ce séminaire a pour objectif de faire ressortir les dispositions des standards internationaux en matière des droits de l'Homme consacrées dans l'initiative marocaine, notamment la Déclaration universelle des droits de l'Homme, le Pacte sur les droits civils et politiques, le Pacte sur les droits économiques, sociaux et culturels et les autres instruments internationaux pertinents en matière des droits de l'Homme, selon un communiqué du CCDH.

Les travaux de cette rencontre s'articulent autour de deux grands axes, à savoir : « La garantie de la jouissance des droits de l'Homme dans le cadre de l'autonomie territoriale » et « La dimension démocratique de l'Initiative marocaine d'autonomie pour la région du Sahara ».

**MAP**

## **Séminaire international à Dakhla sur «la dimension de démocratie et des droits de l'Homme dans l'initiative d'autonomie»**

**Les** travaux d'un séminaire organisé par le Conseil Consultatif des droits de l'Homme (CCDH) sur «la dimension de démocratie et des droits de l'Homme dans l'initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie pour la région du Sahara», se sont ouverts lundi à Dakhla.

Ce séminaire de deux jours a pour objectif de faire ressortir les dispositions des standards internationaux en matière des droits de l'Homme consacrées dans l'initiative marocaine, notamment la Déclaration universelle des droits de l'homme, le Pacte sur les droits civils et politiques, le Pacte sur les droits économiques, sociaux et culturels et les autres instruments internationaux pertinents en matière des droits de l'Homme, selon un communiqué du CCDH.

Cette rencontre à la quelle prend part d'éminents experts internationaux en droit international et droit international relatif aux droits de l'Homme représentant des universités et des centres de recherche en Argentine, Belgique, Canada, France, Suisse et en Espagne, permettra de mettre en exergue l'apport de cette Initiative dans la promotion et la défense des droits de l'Homme, le renforcement de la démocratie locale et l'inclusion des populations du Sahara dans les efforts de développement économique et social de leur région, ajoute la même source.

Les travaux de cette rencontre s'articuleront autour de deux grands axes, à savoir : »la garantie de la jouissance des droits de l'homme dans le cadre de l'autonomie territoriale» et «la Dimension démocratique de l'Initiative marocaine d'autonomie pour la région du Sahara».

Plusieurs thèmes seront ainsi débattus dans le programme notamment, «La validité de l'initiative marocaine pour l'autonomie du Sahara au regard du droit international», «Le Pacte des droits civils et politiques dans le cadre de l'Initiative marocaine», «Autonomie et démocratie: regard comparatif sur les processus marocain et nord-irlandais» et «l'Initiative marocaine dans le contexte de démocratie décentralisée».

معتقلون سابقون يطالبون حرزني بتسوية ملفات الإدماج الاجتماعي

## المجلس الاستشاري: نحن بصدد دراسة الملفات وتوفير العلاج الطبي والنفسي للضحايا

ملفات ضحايا يونيو 1981 من باقي الملفات الاجتماعية المستعجلة.

بعض الضحايا اعتبروا البطل الذي طبع تعاطي المجلس واللجان المنبثقة عنه سببا في تفاقم أوضاع العديد من الضحايا واسرهم، وأن أسلوب الانتقائية في التعامل مع الملفات السالفة يتسبب في قلق كبير لدى أعضاء الجمعية، حول الإرادة الحقيقية لتفعيل التوصية المتعلقة بالإدماج الاجتماعي وباقي التوصيات الأخرى، لذلك طالبت الجمعية في رسالتها بتحديد موعد لقاء عاجل في أقرب الآجال مع الأمين العام للمجلس الاستشاري، باعتباره رئيس اللجنة المركزية المكلفة بالحسم في ملفات الإدماج الاجتماعي ومعالجة الملفات العالقة.

«الأحداث المغربية» اتصلت هاتفيا بمحمد صبري المسؤول عن متابعة ملفات الإدماج الاجتماعي، حيث أشار إلى أن المجلس قام بدراسة جميع الملفات التي يتوفر أصحابها على توصيات تتعلق بالإدماج الاجتماعي، تلاه عقد اجتماع حكومي ترأسه الوزير الأول في هذا الصدد، كما صدرت مذكرة لتفعيل التوصيات الإدماج سواء التي تهم ضحايا 1981 أو غيرهم، وأنه تمت معالجتها وتنفيذ توصياتها جميعا، صبري أضاف أنه سيتم إدماج كافة المستفيدين وفق مقارنة القرب في المحيط والمدينة التي يعيش فيها الضحايا، بعد الاستماع إليهم والإطلاع على السن والمؤهلات والوضع الاجتماعي، أما الحالات المستعجلة محليا فسوف يتم حلها على المستوى المركزي .

وعن الحالات التي تضمنتها رسالة جمعية 20 يونيو ، قال صبري إن المجلس قام بدراسة أولية لطلبات الإدماج الاجتماعي للضحايا ، خاصة الذين يعانون من الأمراض المزمنة واللائحة تتم دراستها حاليا للاستفادة من العلاج والتأهيل النفسي والطبي، خاصة الحالات المستعجلة، وأضاف أن اللائحة الحالية للضحايا لا تتوفر على توصيات للإدماج الاجتماعي، بل إن بعضها لا يتوفر على رقم ملف، وإنما هي شكايات جديدة سيتم التأكد من تصنيفها ضمن أحداث 1981 وبعد ذلك تتم دراسة الملفات .

■ عبد الواحد الدرعي

منذ سنة 1994 تاريخ استفادتهم من العفو الملكي الشامل وإلى اليوم، يرقد بعضهم في المستشفيات، وآخرون في منازلهم يعانون الأمراض المزمنة، قاسمهم المشترك أنهم قضوا سنوات طويلة في السجن بعد أحداث 1981 بالدار البيضاء، يعيشون أشنع صور المعاناة الاجتماعية، واليوم يقولون إنه تم تهميش ملفاتهم المتعلقة بالإدماج الاجتماعي لدى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

سعيد مسرور رئيس جمعية «20 يونيو لضحايا أحداث 1981» أوضح أنه لم يتم تفعيل الخطوة الرامية لتشكيل لجان محلية يرأسها عمال جلالة الملك، بهدف الاستماع لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإيجاد حلول موضوعية لأوضاعهم الصعبة، وأضاف أنه رغم مرور أشهر عديدة على مختلف الأبحاث والتوصيات التي أجرتها وزارة الداخلية، حول الأوضاع الاجتماعية، وجلسات الاستماع إلى الضحايا من طرف اللجان المحلية التي تمثل عددا من المؤسسات والقطاعات التابعة للدولة، فإنه لحد الآن لم يصدر أي قرار يشير لكون ملفات الضحايا في طريقها إلى التسوية .

وفي رسالة موجهة من جمعية 20 يونيو 1981 إلى الأمين العام للمجلس ، طالب الضحايا بالتعجيل بتسوية ملف الإدماج الاجتماعي لتحسين أوضاعهم المتدهورة اجتماعيا واقتصاديا، كنتيجة مباشرة للاعتقالات التي تعرض لها ضحايا سنوات طويلة، كانت كافية حسب ذات الرسالة لترك آثار مدمرة لم تمحها أو تخفف منها الإجراءات التي اتخذت في حقهم، خصوصا أنه لم يتم حتى الآن التفعيل الحقيقي لكافة توصيات الإدماج الاجتماعي .

وكانت تصريحات سابقة لمسؤولي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان اعتبرت نهاية 2010 موعدا نهائيا لتسوية ملف الإدماج الاجتماعي، وهو ما لم يتحقق إلا لفئة محدودة من المعتصمين أمام مقر المجلس في شهر أبريل الماضي، صنفوا حسب تصريح سعيد مسرور في خانة الحالات المستعجلة، وأدمجوا في سلك الوظيفة العمومية ( وزارة التعليم، المكتب الوطني للكهرباء، المكتب الشريف للفوسفات، وزارة العدل ) الأمر الذي يثير في نظر المتحدث تساؤلات عدة حول مبدأ المساواة والقرب، واستثناء

■ افتتحت الإثنين بالداخلة أشغال الندوة التي ينظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول "بعد الديمقراطية وحقوق الإنسان في المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء".

وأوضح بلاغ للمجلس أن هذا اللقاء، الذي يمتد على يومين، يهدف إلى إبراز المقتضيات الدولية في مجال حقوق الإنسان كما يكرسها مقترح الحكومة المغربية للحكم الذاتي؛ خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المواثيق الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان. وأضاف البلاغ أن هذا اللقاء، الذي يعرف مشاركة خبراء دوليين بارزين في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان من جامعات ومراكز للبحث من مختلف مناطق العالم كالأرجنتين وإسبانيا وبلجيكا وكندا وفرنسا وسويسرا، سيتمكن من إبراز إسهام مبادرة الحكم الذاتي في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز الديمقراطية المحلية وإشراك ساكنة جهة الصحراء في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

وستركز أشغال اللقاء حول محوري "ضمان التمتع بحقوق الإنسان في إطار الحكم الذاتي"، و"البعد الديمقراطي في المبادرة المغربية للحكم الذاتي لجهة الصحراء".

كما سيتم فتح النقاش حول جملة من المواضيع من قبيل "المبادرة المغربية في ضوء القانون الدولي"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في إطار المبادرة المغربية"، و"الحكم الذاتي والديمقراطية: مقارنة بين المغرب وإيرلندا الشمالية"، و"المبادرة المغربية في سياق الديمقراطية الجهوية".

■ افتتحت الإثنين بالداخلة أشغال الندوة التي ينظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول "بعد الديمقراطية وحقوق الإنسان في المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء".

وأوضح بلاغ للمجلس أن هذا اللقاء، الذي يمتد على يومين، يهدف إلى إبراز المقتضيات الدولية في مجال حقوق الإنسان كما يكرسها مقترح الحكومة المغربية للحكم الذاتي؛ خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المواثيق الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان. وأضاف البلاغ أن هذا اللقاء، الذي يعرف مشاركة خبراء دوليين بارزين في مجال القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جامعات ومراكز للبحث من مختلف مناطق العالم كالأرجنتين وإسبانيا وبلجيكا وكندا وفرنسا وسويسرا، سيتمكن من إبراز إسهام مبادرة الحكم الذاتي في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز الديمقراطية المحلية وإشراك ساكنة جهة الصحراء في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

وستركز أشغال اللقاء حول محوري "ضمان التمتع بحقوق الإنسان في إطار الحكم الذاتي"، و"البعد الديمقراطي في المبادرة المغربية للحكم الذاتي لجهة الصحراء". كما سيتم فتح النقاش حول جملة من المواضيع من قبيل "المبادرة المغربية في ضوء القانون الدولي"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في إطار المبادرة المغربية"، و"الحكم الذاتي والديمقراطية: مقارنة بين المغرب وإيرلندا الشمالية"، و"المبادرة المغربية في سياق الديمقراطية الجهوية".

■ تنظم وزارة التشغيل والتكوين المهني يوما دراسيا في موضوع "اتفاقية الشغل الجماعية: التجربة، الحصيلة والآفاق" وذلك يوم الثلاثاء 22 فبراير 2011 على الساعة 9 و 30 د بالمعهد الوطني للشغل والاحتياط الاجتماعي الكائن بشارع المجد، قرب المركز السينمائي المغربي بالرباط.

ويشارك في هذا الدراسي ممثلون عن المنظمات المهنية والمركزيات النقابية وأعضاء مجلس المفاوضة الجماعية وممثلو بعض المقاولات ولأساتذة باحثين ومهتمون بعالم الشغل.

ويتمحور جدول أعمال هذا اللقاء الذي يترأسه جمال اغماني وزير التشغيل والتكوين المهني و أحمد رضي الشامي وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجي الحديثة حول دراسة ومناقشة جملة من المواضيع تتطرق للتجربة المغربية في مجال المفاوضة الجماعية والاتفاقيات الجماعية في القطاعين الصناعي والفلاحي وكذا آفاق المفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية.

كما سيكون هذا الدراسي مناسبة لدراسة ومناقشة - مع الشركاء الاجتماعيين- السبل الكفيلة بالنهوض بالقانون التعاقدية والذي تعتبر اتفاقيات الشغل الجماعية إحدى أبرز تجلياته.